1984 ممم - 0002ع-ح

حضرات الصحافيين الكـــرام

ايهـــا السادة :

كنا نود ان نلتقي واياكم لنبشر شعبنا بتحقيق آمال الامهات والآباء والزوجات والابناء ، الذين عاشوا وما زالوا مأساة لم يعرف التاريخ اللبناني مثيلا لها ، وكنا ننتظر ان تزف لنا خلوات مجلس الوزراء في بكفيا ، يقظة الضمير والحق والعدالة والانسانية باطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين منذ عام ١٩٧٥ حتى اليوم .

خاصة وان جميع التحقيقات والاستقصاءات اثبتت بما لا يقبل الشك والجدل عن وجود ابنائنا واشقائنا وازواجنا المخطوفين منذ ذلك الوقت والموجودين والمحددة اماكن وجودهم والجهات التي اختطفتهم بالاسماء والاماكن والظروف.

واذ ايآمالنا هذه تنهار نتيجة القرار الهزيل ولا نقول المتواطىء الذى فرضته بعض اوساط مجلس الوزراء في خلوات بكفيا فاذا بهذا القرار يأتي ليخيب الآمال ، لا بل ليزيد المأساة عمقا واكثر من ذلك ليعطيها التغطية القانونية ، وكأن مصير ما يزيد على الـ(٢٠٠٠) مواطن مسألة لا تستحق الاهتمام ، وان مرتكبي جريمة اختطافهم لا يستحقون اى عقاب ، ومما يزيد في مأساتنا وفي هزالة هذا القرار والاستخفاف غير المقبول انه جاء في نفس الوقت الذى تشهد الارجنتين ثورة شعبية ورسمية ضد اعمال الخطف المماثلة مع فارق وحيد ، انها جرت هناك على ايدى السلطة فبينما جرت هنا على ايدى الخارجين علـــى القانون والشرعية ، وتهب السلطة هناك لملاحقة مرتكبي هذه الجريمة النكراء والتي ستطال رؤساء جمهوريات ووزراء وقواد جيوش ، وضباط مخابرات وغيرهم ، وقد اصبحت رقابهم على قاب قوسين وادنى من حبل المشنقة بينما عندنا يصر ممثلي حزب الكتائب وبعض المسؤولين في خلوات بكفيا على طمس معالم هذه الجريمة ، وكأنهم لا يدركون بأن مسألة المخطوفين لا يطمسها قرار ولا يلغيها قانون ، وكأنهم نسوا او تناسوا بان العدالة لن تموت وما يجرى حاليا في المانيا وبعد اربعون سنة على انهيار الفاشية من ملاحقة ومحاكمة مجرمي النازية والفاشية ، ممن تسببوا باعتقال واخفاء وقتل المواطنين . لهو برهان واضح على ذلك .

ومن حقنا ان نتساءل كيف يسمح مجلس الوزراء لنفسه وهو المؤتمن على مصير الوطن والمواطن ان يتخذ قرارا بتقزيم قضية كبرى مثل قضية المخطفين التي ستبقى المدخل والباب الاساسي لحل كافـة القضايا اللبنانية ، فلا اللجان الامنية ولا الخطط الامنية ، ولا اللجان الدستورية والمراسيم وقوانـــين الجنسية قادرة على ايصال الوطن الى شاطىء الامن والسلام ، طالما بقي مخطوفا واحدا مجهول المصير .

1984aa mm-0002b-r

ايها الســادة :

اذا كانت عشر سنوات من الحرب الاهلية والاجتياح والاحتلال الاسرائيلي لارضنا ، كلفتنا عشرات الالوف من القتلى والجرحى والكثير من الخراب والدمار ، كان لا بد منها ، دفاعا عن وحدة واستقلال وسيادة الوطن وحريته ،غير انه لا يجوز ابدا وبقرار من السلطة المسؤولة ان تستمر المأساة لالوف العائلات ممن خطفوا واحتجزوا ذوويهم على ايدى فئات لبنانية فاشية متسلطة . فلو ان ذوينا سقطوا وفقدوا فـــي سبيل القضية الوطنية لهان الامر واعتبرنا ذلك شرفا وفخرا لنا بانهم انضموا الى قافلة شهداء شعبنـــا كجزء مما دفعه من اجل قضيته ومستقبله . اما ان يتم اختطافهم وتعذيبهم في اقبية مدعي حب لبنـــان وابنائه ، فهذا لا يمكن ان نقبله او نسكت عليه ونسلم به . لقد بحت اصواتنا ، وارهقت اجسادنا ونحن نطالب ابحقنا المشروع ، بالافراج عن ذوينا المحتجزين في تلك الاقبية السوداء والتي عددنا وجود مواقعها اكثر من مرة ونكررها اليوم فابنائنا محتجزون في المعتقلات والامكنة التالية :

— المجلس الحربي الكتائبي ، كرنتينا ، مجلس الامن ، سليب كومفورت ، ثكنة العنفوان ، ضبيه — دير يسوع الملك ثكنة ادونيس ، دير مار موسى ، بعبدات — ثكنة عمشيت ، جبيل — ثكنة غوسطا — كسروان — ثكنة الكسليك — كسروان ، رومية ، المراكز المحيطة بسجن رومية — دير مار شليطا ، دير مار قزحيا ، قرب الكفور — .بلدة القطارة ، منزل باشرة تيان ، بلدة ايلي حبقية — ثكنة المكلس، كمب رحال — مستودع سكة الحديد ، دير المخلص — اقليم الخروب ، مبنى ما بين وزارة الصناعة والامن العام — بناية قيد الانشاء — طلعة دلوود العلي قرب صيدا ، عبرا القديمة ، وعبرا الجيدة ، حارة صخر ، دير مار الياس — فوق سجن رومية . كما لدينا كل المعلومات بالاعداد التي تفوق اضعاف اضعاف ما يصرحون به ، وذلك ثابت من المعلومات التي توفرت لدينا من مصادر متعددة رسمية وشعبية ودولية اقرارا وهيئات بما في ذلك ما تبلغناه من بعض الذين اطلق سراحهم ، وهنا لا بد من ان نعيد الى الاذهان ما تضمنه تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ، والذى قابل قائد القوات اللبنانية فادى افرام ، وكيف تهرب فادى افرام من الاسئلة التي طرحها عليه رئيس الاتحاد المذكور ، كما لا بد لنا من ان نذكر بالعراقيل التي وضعت امام الصليب الاحمر الدولي ومنعه من الوصول الى المعتقلات والسجون لدى القوات اللبنانية والتي لم يسمح له الا بزيارة عدد قليل من المخطوفين . كما يهمنا ان نذكر بفشل جميع اللجان والهيئات التي كلفت رسميا بملاحقة قضية المخطوفين بسبب تهرب القوات اللبنانية ، وعدم تجاوبها مع تلك اللجان ، ولنا في التقرير المرفوع لدولة رئيس مجلس الوزراء من قبل اللواء قريطم رئيس لجنة تقصي الحقائق خير دليل واثبات على سوء النية لدى القوات اللبنانية وممثليهم في السلطة وعدم استعدادهم للتجاوب بايجاد الحلول لهذه القضية وابقائه ورقة ضغط ومناورة في اطار مخططهم المعادى للبنان وشعبه ، وما لجوئهم في الفترة الاخيرة ، وبعد الحرج الذى وقعوا فيه الى المطالبة بمن ادعوا انهم مخطوفين ، وهم في الواقع والحقيقة من زجت بهم القوات اللبنانية في القتال في معارك الجبل فذهبوا ضحية غباء واستهتار تلك القوات في الانسان ووجوده

1984 ١١١١١ .٠٠٠٢C - ٦

ايهـــا الـــسادة

اننا كاهالي الالاف المخطوفين قد صبرنا بما فيه الكفاية ، وبما لا يطاق ، وتجاوبنا على الدوام مع رغبات المخلصين وشعورا منا بالمسؤولية على امل ان يستيقظ الضمير ، وتجد قضيتنا طريقها الى الحل السليم .

غير اننا وبعد القرار الاخير الذى حاولوا بموجبه اقفال ملف المخطوفين ، لم يعد باستطاعتنا لا الصبر ولا السكوت ونرى انفسنا مضطرين للجوء الى كافة الوسائل التي من شأنها ان تعيد لنا ذوينا دون ان نكون واهمين ودون ان نكون مبالغين ، فمطلبنا واحد هو اطلاق سراح جميع المخطفوين والمعتقلين لدى القوات اللبنانية والسلطة الشرعية . والقبض على الخاطفين والمسؤولين عن السجوب والاقبية والذين باتوا معروفين الاسماء منا ومن قبل السلطة والتي لا يمكنها ان يتجاهلهم واننا على استعداد لتسميتهم فردا ، واذا كانت الدولة ليست في وارد محاسبتهم فان اهالي المخطوفين سوف يتبعوهم واحدا واحدا ويقضون عليهم لما اقترفت ايديهم بحق المخطوفين .

واننا كاهالي مخطوفين ومعتقلين لن نتوقف كثيرا امام ما اعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء باسم المختلين في بكفيا (من ان تشكيل محكمة خاصة لتأمين الحقوق الشخصية لذوى المخطوفين وملاحقة الفاعلين مع انزال أشد العقوبات بهم) .

اذ اننا نحن ذلك لو ان الحكومة وخلواتها تملك سلطة الفعل مثل سلطة القول فتستبدل التصريحات بممارسة فعلية على الارض تنتهي باقتحام مراكز الخطف واقبية التعذيب . لكانت ارتاحت وارحتنا من جراء ما نعاني .

ايهـــا الـــسادة

لم نعد نقبل باى قرار يضاف الى القرارات السابقة التي بقيت حبرا على ورق ولم نعد نرضى باى لجنة تضاف الى اللجان السابقة التي بقيت دون فعالية والسلطة مسؤولة عن إفشالها ومثلا وليس حصرا اذ انه لتاريخه لا يوجد هاتف في مكتب رئيسها ، ولم نعد ننتظر الا فعل يعيد لنا ذوينا وابنائنا وازواجنا ، اذ بعد هذا نجد انفسنا مضطرين لاتباع اية وسيلة او طريق مهما كانت سلبية للوصول الى هدفنا ، دون ان تثبت الاتهامات والتصريحات مهما كانت ومن كان مطلقها ، وقد اعذر من انذر .

وهنا نتوجه الى الرأى العام اللبناني والعربي والدولي مناشدينهم الوقوف الى جانبنا والتضامن

1984 ـــ ـــ - 0002 d - ٢

معنا وعدم الوقوع ضحايا بما يروج بان قضية المخطوفين قد انتهت فوقوف كل المواطنين الى جانبنا سيساعدنا على الوصول الى حقنا ، كما سيمنع في المستقبل حدوث جرائم مماثلة حيث ان كل مواطن معرض ان يكون ضحيتها ٠

ايهـا السـادة

امام كل هذه المعطيات والقضايا وبعد المداخلات التي حصلت معنا نهار الامس واليوم فاننا سنعطي مهلة خمسة عشر يوم من اجل حل قضيتنا واذا لم تُحل خلال هذه الفترة نجد انفسنا مضطرين الى اللجوء الى كافة الوسائل ، فنحن لا نريد شيئا سوى عودة ذوينا واثبات الحق وسيادة العدالة والقانون ٠

وشـكـــرا

لجنة اهالي المخطوفين والمعتقلين